وزارة البيـــئة

استراتيجية إرساء الأسس: التعليم البيئي من أجل الاستدامة

UNDP

وزارة البيـــئة

استراتيجية إرساء الأسس: التعليم البيئي من أجل الاستدامة

UNDP

فريق الاعداد

وثيقة «استراتيجية إرساء الأسس: التعليم البيئي من أجل الاستدامة» هي إحدى البرامج التنفيذية لوزارة البيئة/مديرية الاتصال والتوعية البيئية، بمساعدة فنية ومالية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – الأردن.

تم إعداد الاستراتيجية من خلال عملية تشاركية بقيادة:

الخبيرة خلود عبدالرزاق طبيشات

مستشارة

ومساهمة غنية من قبل كل من:

د. احمد فوزي عبيدات

مدير مديرية الاتصال والتوعية البيئية

وزارة البيئة

د. نضال محمد العوران

مدير برنامج البيئة والتغير المناخي والحد من مخاطر الكوارث

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المهندسة هنادي مرعي

رئيس قسم التعليم والمناهج البيئية

وزارة البيئة

حقوق الطبع © ٢٠٢١

جميع حقوق الطبع محفوظة، ولا يجوز إستنساخ أيّ جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام إسترجاع أو نقله بأي شكل أو بأية وسيلة، إلكترونية كانت أو آلية، أو بالنسخ الضوئي أو بالتسجيل، أو بأي وسيلة أخرى، بدون الحصول على إذن مسبق من وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إن الأراء الوارده في هذه الوثيقة تمثل وجهة نظر فريق الدراسة والمستشارين المستقلين الذين تم تعيينهم، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إشادة

اعتمد تطوير هذه الوثيقة، على الدعم والتغذية الراجعة الدقيقة، والمناقشات، والمعلومات الأساسية الإضافية من محكمينا المتميزين:

الدكتور محمد سعيد الصباريني – أستاذ العلوم والتربية البيئية / رئيس جامعة اليرموك الأسبق، الدكتورة ربا فهمي البطاينة – المديرة التنفيذية للمركز الوطني لتطوير المناهج، السيد محمد قاسم الحجازي – المدير العام لشركة بيت الخبرة العربي للحلول البيئية والاستدامة، السيدة رنا صالح منسقة برامج البيئة - برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الادارة الملكية لحماية البيئة والسياحة، اضافة الى الخبراء الوطنيين المهندس احمد الكوفحي والسيد رائد أبو حيانة.

كما نتقدم بالشكر لكل المنظمات التي تمت مقابلتهم والتي تضمنت وزارة التربية والتعليم، وزارة الشباب، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جمعية البيئة الأردنية، الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية، اضافة الى وكالة البحر الأحمر للاعلام البيئي والحفاظ على البيئة البحرية.

مقدمة

يسعدني أن أضع بين أيديكم منجز مهم من منجزات وزارة البيئة، ألا وهو «**استراتيجية ارساء أسس التعليم البيئي من أجل الاستدامه**» والتي تتضمن نهجاً وطنياً لمسارٍ مهم نحو تحقيق فكرٍ تعليمي بيئي مستدام يأخذ على عاتقه تحقيق التنمية المستدامة في كافة مناحي الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وغيرها. فالتعليم المناسب هو الشرط الأساسي لمعالجة جميع القضايا ذات الصلة بالتنمية المستدامة لأنه يخلق التمكين الضروري للبيئة ويعزز الكفاءات وكذلك الإلتزام الإجتماعي الفردي والجماعي للتحول المطلوب لخلق مجتمعات أكثر استدامة لدى كافة القطاعات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم.

ونتيجة لذلك فقد جاء إعداد هذه الاستراتيجية إنطلاقا من نهج الوزارة الاستراتيجي في تطوير الأداء المؤسسي وتجذير ثقافة التميز والابتكار ودمج النوع الاجتماعي، حيث ان نشر الثقافة البيئية وتعزيز السلوك البيئي السليم هو احد الاهداف الاستراتيجية المؤسسية لوزارة البيئة، وبما ينسجم مع الأهداف الوطنية بتعزيز دور الإدارة الحكومية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين ونخص بالذكر هنا قطاع الطلبة والشباب على وجه الخصوص.

لقد كان للجهود الدولية ومنظماتها المختلفة والحكومات، والمؤسسات التعليمية والقطاعات الإقتصادية ومنظمات المجتمع المدني، دوراً كبيراً وبارزاً في السعي نحو تحقيق تقدم ملموس على صعيد التعليم البيئي المستدام وبالتأكيد فقد إستفاد الأردن كشريك رئيسي في هذا المجال من كل ما تم إنجازه على الصعيدين الإقليمي والعالمي، إلا أن **هناك حاجة ملحة بالنسبة للمجتمع الأردني لتعزيز التعليم الذي يمكّن المتعلمين من مواجهة التحديات المتراكمة والجديدة بشكل تفاؤلي ومبتكر.** علاوة على ذلك هناك حاجة إلى تحسين ربط التعليم مع سياسات وإستراتيجيات وجهود تعزيز التنمية المستدامة، لتحقيق خطة العمل الوطنية للتعليم البيئي من أجل الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة.

ومن الجدير بالذكر أنه على المستوى الوطني والدولي والإقليمي، هناك ثروة من الخبرة في مجال التعليم البيئي ، والذي يدمج جزءاً كبيراً منها تدريجياً في أبعاد الإستدامة ويتطور إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة، **ويتمثل التحدي في كيفية تحسين جميع هذه المبادرات وإمكانياتها من أجل تعزيز التنمية المستدامة والتعليم البيئي من أجل الاستدامة على المستوى الوطني الأردني.**

ولمواجهة هذا التحدي الذي يمتد من الفصول الدراسية الى المعلومات المقدمة من قبل وسائل الإعلام والبحوث ذات الصلة وكافة الجهات المهتمة بهذا الشأن، فقد تم تحديد تعاون وطني تبنّته وزارة البيئة حول التعليم البيئي من أجل الاستدامة كأولوية قصوى من قبل جميع الجهات الوطنية الرسمية وغير الرسمية التي تمت دعوتهم للمشاركة في التشاور والتنسيق والإعداد لعملٍ وطني لمسنا أهميته وتم التأسيس له وتأهيل كوادر خاصة تعنى بهذا الجانب، ونتيجة لهذه الجهود الوطنية فقد تم إعداد **إستراتيجية وطنية لإرساء أسس التعليم البيئي** من أجل الاستدامة والتي أصبحت بمتناول كافة شرائح المجتمع الأردني حيث تم إعتمادها رسمياً من قبل الوزارة، وهي وثيقة سياسية الرؤية والتقدم، وهذا بدوره يقودنا إلى جانب مهم وحيوي وهو التأكيد والمشاركة على تنفيذ هذه الإستراتيجية، والتي تتضمن بين ثناياها خطة عمل إجرائية تحتاج إلى تكاتف الجهود الوطنية المختلفة وحتى جهود المنظمات الدولية للوصول إلى مخرجات تعود بالنفع والفائدة ليس على أبناء المجتمع الأردني فقط بل على نطاق إقليمي وعالمي للوصول الآمن الى مسارٍ عملٍ ونهجٍ تشاركي نحو «تعليم بيئي مستدام» يؤسس للقادم جيل يأخذ بعين الإعتبار كافة الخطوات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة وعلى كافة مناحي الحياة.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، على تبنيهم ودعمهم لهذه الإستراتيجية آخذين على عاتقهم السير قدماً نحو تنفيذ مضمونها وتقديم الدعم وفتح منافذ مختلفة للدعم لقناعتهم الراسخة وإهتمامهم الكبير بأهمية هذا المشروع لما له من فوائد جمه على الصعيد الوطني والعالمي. كما أتقدم بالثناء والتقدير للإدارة الملكية لحماية البيئة الشريك الإستراتيجي للوزارة والذراع التنفيذي لها في إعداد هذه الإستراتيجية والمساهمة بتنفيذها خلال المرحلة القادمة، والشكر الموصول لشركائنا في هذا المجال وزارة التربية والتعليم لما قدموه من خبرات نعتز بها ولكل الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني، وللمؤسسة الوطنية التي أضفت على هذه الإستراتيجية؛ النوعية والتميز والإعداد المتقن «بيت الخبرة العربي للحلول البيئية والاستدامه».

نعتز بهذه الشراكة مع كافة مؤسساتنا الوطنية ساعين جميعاً لتحقيق رؤى وتطلعات **صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم** حفظه الله ورعاه داعين المولى عز وجل أن يوفقنا جميعاً لخدمة الوطن وقائد الوطن.

«والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»

نبيل مصاروه
وزير البيئة

قائمة المحتويات

قائمة الاختصارات 9

ملخص 10

١- الاستراتيجيه - ضرورة وطنية و التزام دولي 10

٢- مبادرة استشرافية للمستقبل 11

مقدمة 12

أ - السياق الدولي 12

ب - الإطار الوطني لحوكمة التعليم والتوعية البيئية 13

ج - السياق الوطني 13

د - قضايا رئيسة 14

هـ - منهجية العمل 14

الاستراتيجية: أهدافها، وماهيتها؟، ونتائجها المرجوة 15

موضوعات الاستدامة البيئية: المحتوى 17

أولاً - الخطة الاستراتيجية لوزارة البيئة 17

ثانياً - خارطة الطريق لتنفيذ برنامج عمل اليونسكو العالمي 17

النطاق الزمني 18

التغطية الجغرافية 18

الجمهور وشرائح المجتمع المستهدفة 19

إرساء الأسس 21

الإجراءات/النشاطات 22

الإجراء الأول: وضع هيكل قيادي وتنظيمي قوي وتصميم آليات تنسيق شاملة 22

الإجراء الثاني: تنفيذ بحث مجتمعي لقياس وتقييم مستوى التعليم البيئي من أجل الاستدامة لدى كافة الفئات المستهدفة 25

الإجراء الثالث: قُرص العسل: دعم الأفراد في التعبيرعن التزامهم بالمواطنة البيئية 26

الإجراء الرابع: تطوير برنامج معتمد للتطوير الوظيفي الفني 27

الإجراء الخامس: تصميم النموذج الأردني - التعليم البيئي من أجل الاستدامة 27

الخطوة التالية: أنشطة البدء الأولية 30

دور المرأة 30

قائمة الاختصارات

الاسم كاملًا	الاختصار
مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا	CEDARE
مديرية الاتصال والتوعية البيئية	DCA
لجنة الإجراءات البيئية	EAC
المركز التنفيذي للتعليم البيئي من أجل الاستدامة	EC
التعليم والتوعية البيئية	EEA
التعليم البيئي من أجل الاستدامة	EEfS
التعليم من أجل الاستدامة	EfS
التعليم من أجل التنمية المستدامة	ESD
الأمانة العامة	GS
المجلس الأعلى للتربية البيئية من أجل الاستدامة	HC
الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية	JREDS
دراسات المعارف والاتجاهات والممارسات	KAP Studies
وزارة البيئة	MoEnv
وحدة الادارة	MU
المنظمات غير الحكومية	NGO
الجمعية الملكية لحماية الطبيعة	RSCN
التنمية المستدامة	SD
أهداف التنمية المستدامة	SDGs
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	UNEP
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	UNESCO
اليونسكو ـ برنامج العمل العالمي	UNESCO-GAP

ملخص

١- الاستراتيجيه - ضرورة وطنية و التزام دولي

تؤمن وزارة البيئة ايمانا كاملا بأهمية الاستثمار في الاجيال القادمة باعتبارها حجر الاساس لرفع الوعي والارتقاء بالسلوك البيئي، مما يعني ضرورة استهداف طلبة المدارس بشكل مباشر من خلال المناهج الدراسية والنشاطات اللامنهجية، وقدرتها على تمكين الدارسين من تغيير أنفسهم وتحويل المجتمع الذي يعيشون فيه من خلال تطوير المعارف والمهارات والكفاءات والقيم المطلوبة لتحقيق المواطنة العالمية ومواجهة التحديات المرتبطة بالظروف المحلية في الحاضر والمستقبل.

انطلاقا من أهمية الدور الكبير الذي يجب أن تلعبه وزارة البيئة في اعتماد فكر بيئي مستدام يؤسس للأجيال القادمة كل ما هو أفضل ومتميز فقد شارك الأردن في اعتماد «استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتعليم من أجل التنمية المستدامة» والتي تم اطلاقها ضمن مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط(UFM)، واعتمدت رسمياً في مايو ٢٠١٤ في اثينا. كما رحب الاردن بالاعتراف الدولي المتنامي للتعليم من اجل التنمية المستدامة بوصفه عنصرا اساسيا وتحويليا من عناصر التعليم الجيد الجامع والتعلم مدى الحياة بوصفه هدفا من اهداف اتفاق مسقط عام ٢٠١٤.

ونتيجة لذلك كله؛ فقد قامت وزارة البيئة/ مديرية الاتصال والتوعية البيئية/ قسم التعليم والمناهج البيئية بعمل قاعدة بيانات للمحتوى البيئي في المناهج الدراسية الحالية في المدارس والجامعات الاردنية وذلك لغايات معرفة افضل الوسائل والادوات للارتقاء بالتعليم البيئي وخلق أجيال تعي أهمية البيئة والحفاظ على عناصرها، وبتعاون وتنسيق مع وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم.

على ضوء نتائج هذه الدراسة؛ أدركت وزارة البيئة اهمية ايجاد آلية وطنية فاعلة لدعم مسيرة التعليم البيئي وبما ينسجم مع اهداف التنمية المستدامة، ولهذه الغاية فقد تم الاتفاق مع برنامج الامم المتحدة الانمائي لدعم اعداد «استراجية وطنية لارساء اسس التعليم البيئي من اجل الاستدامة» تؤسس لانطلاقة منهجية وباكورة عمل مؤسسية تضمن المضي قدما والعمل الجاد المستدام لخلق جيل واعي قادر على تحمل المسؤولية نحو القادم من أيام.

تأكيدا على أن التعليم من اجل التنمية المستدامة يمثل وسيلة حيوية هامة لتحقيق التنمية الشاملة في كافة شرائح المجتمع فقد بدأ العمل رسميا على اعداد هذه الاستراتيجية في كانون ثاني ٢٠١٩ بعقد عدة اجتماعات تشاورية لجميع الجهات ذات العلاقة وابرزها الادارة الملكية لحماية البيئة والسياحة ووزارة التربية والتعليم ومنظمات المجتمع المدني، تم خلالها مناقشة كافة الأمور والقضايا التي يمكن أن تسهم بشكل إيجابي في الوصول إلى مخرجات بنّاءه يمكن أن تتضمنها هذه الاستراتيجية بطريقة علمية ومدروسه، وفق منهجية عمل تأخذ بعين الاعتبار الزمان والمكان وكافة الشرائح المستهدفة والجهات المشرفة والداعمة والشراكات المختلفة.

بعد الأخذ بكافة وجهات النظر التي تم طرحها من قبل الشركاء؛ تم اعداد هذه الاستراتيجية بطريقة تشاركية منظمة وباشراف المستشار الوطني «بيت الخبرة العربي للحلول البيئية والاستدامة»، إيمانا منا بأهمية مبدأ التشاركية في العمل الوطني نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة لكافة مناحي الحياة ينعم بها كل مواطن أردني وهي فعالة بضمانة الدستور والقانون.

آملين أن نكون قد أسّسنا لبناء منظومة عمل بيئي تعليمي مستدام، يأخذ بعين الاعتبار مصلحة الوطن وأبناء الوطن نحو تنمية شاملة يستفيد منها كل مواطن من أجل القضاء على الفقر وتقليص أوجه التفاوت، وحماية البيئة، وتحقيق نمو اقتصادي وطني بامتياز.

٢- مبادرة استشرافية للمستقبل

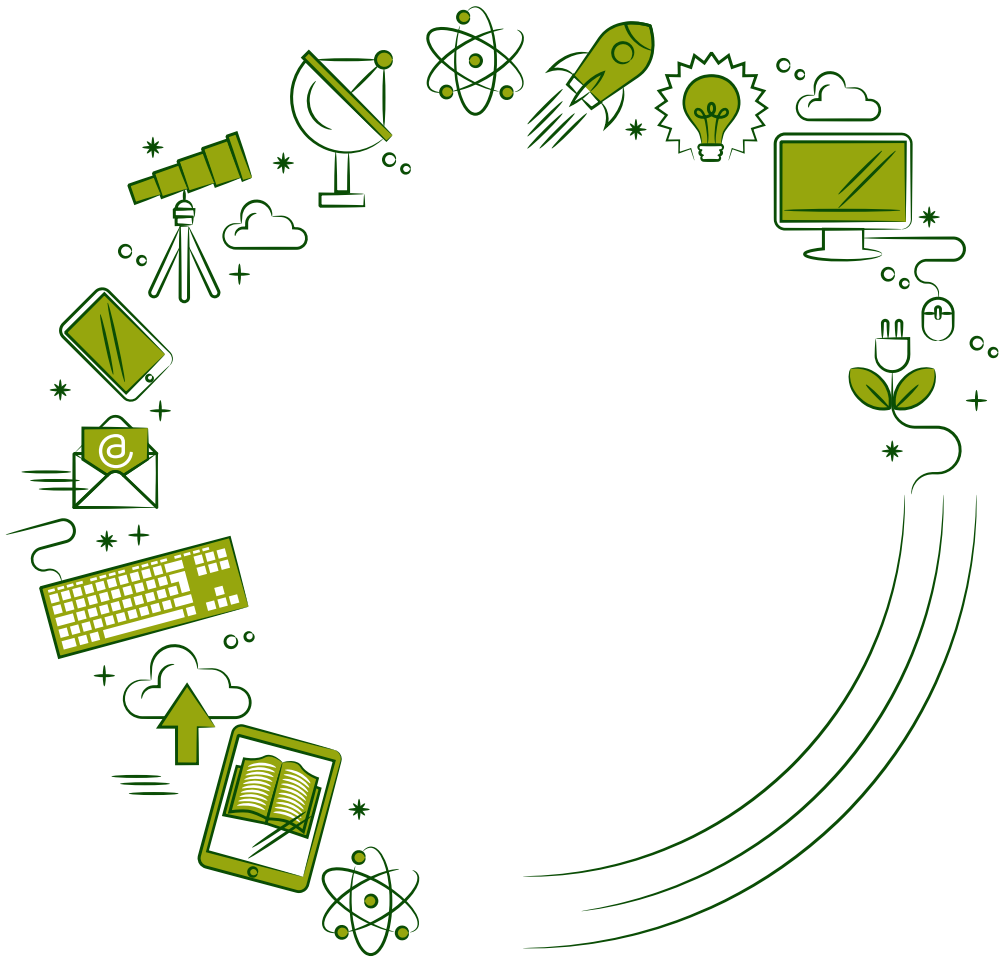

سيمكّن تطوير هذه الاستراتيجية وزارة البيئة من تأكيد دورها القيادي، ما يتكامل مع دور الادارة الملكية لحماية البيئة والسياحة فيما يتعلق بمسؤوليتها عن الالتزامات الوطنية الشاملة في هذا المجال.

تعتبر هذه الاستراتيجية من الأهمية بمكان بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي حيث انها تتماشى مع الأولويات الوطنية ، وخطة عام ٢٠٣٠. كما تأتي هذه الاستراتيجية ضمن اطار العمل لمحور «البيئة وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث» الخاص به. حيث يهدف هذا المحور الى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والإدارة البيئية والحفاظ عليها لتحقيق أهداف التنمية الطويلة الأجل. ينصب التركيز الرئيسي لهذا المحور على تعزيز الاستدامة ، وزيادة كفاءة استخدام الموارد، ومكافحة التصحر والجفاف، وتغير المناخ ، وتعزيز إدارة النفايات الصلبة وإدارة المياه وبناء القدرات للمجتمعات المرنة وإدارة البيئة بشكل أفضل من بين أمور أخرى كثيرة. يدرك محور البيئة أن معالجة مثل هذه القضايا أمر أساسي للحد من الفقر، وخلق بيئات صحية، وتحقيق أهداف الاستدامة طويلة الأجل. يدعم هذا المحور الحكومة الأردنية في دمج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية مع مساعدتها في تنفيذها. كما يدعم المحور شركائه لبناء قدراتهم على دمج المفاهيم البيئية في خططهم ، وإقامة شراكات فعالة وتنفيذ البرامج التي تعزز التنمية المستدامة. اضافة الى دعم المجتمعات المحلية والمضيفة اجتماعيا واقتصاديا من خلال جميع مشاريعها البيئية مع إشراك المرأة وتمكينها لتحقيق المساواة بين الجنسين.

يدير المحور عددًا من المشاريع في مجالات مختلفة مثل: إدارة النفايات الصلبة، والحفاظ على التنوع الحيوي، والحد من مخاطر الكوارث، والملوثات العضوية الثابتة، والجفاف وتغير المناخ، والمدن المستدامة، وغيرها.

مقدمة

أ - السياق الدولي

في مؤتمر تبليسي عام ١٩٧٧، تم بحث الدور الرئيس لموضوع «التعليم في المسائل البيئية» بشكل كامل. ويُعتبر هذا المؤتمر، الذي نظمته اليونسكو بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أول مؤتمر حكومي دولي حول التعليم البيئي في العالم. وقد تم في إعلان تبليسي اللاحق تعريف البيئة في مجملها « الطبيعية والمبنية، والتقنية والاجتماعية (الاقتصادية، والسياسية، والثقافية- التاريخية، والأخلاقية، والجمالية)».

في عام ١٩٩٢، عُقدت قمة الأرض في ريو دي جانيرو، حيث تم وضع خطة عمل «جدول أعمال القرن ٢١». وينص الفصل ٣٦ بوضوح على أن «تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب ترتبط بشكل وثيق بكافة مجالات جدول أعمال القرن ٢١»، مما يشير إلى تغيير مهم في تفكيرنا حول التعليم البيئي وبدء دمج مختلف أشكال التعليم (أي البيئي، السكاني، التنموي، وغيره) في مفهوم واحد موحد، وهو التعليم من أجل التنمية المستدامة.

قد عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام ٢٠١٢ مؤتمر ريو +٢٠ على إبراز التزام الحكومات بتعميم التنمية المستدامة من خلال التركيز على التعليم من أجل التنمية المستدامة وفقًا لأهداف العقد ٢٠٠٥-٢٠١٤. كما نصت الوثيقة الختامية للمؤتمرعلى أن «المستقبل الذي نريده» ينضوي على التزامات قوية نحو التعليم باعتباره أمرًا حيويًا للاقتصاد الأخضر، والعمل، والحماية الاجتماعية، والاستدامة عامة.

اضافة الى ذلك، تم إطلاق برنامج العمل العالمي لليونسكو في المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة في تشرين الثاني٢٠١٤ في مدينة أيشي- ناغويا في اليابان. ويركز هذا البرنامج على توسيع نطاق تأثير التعليم من أجل التنمية المستدامة في كافة مستويات التعليم ومجالاته وجميع قطاعات التنمية المستدامة. وقد تم الاعتراف بالبرنامج، من خلال المؤتمر العام السابع والثلاثين لليونسكو عام ٢٠١٣، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم RES /٦٩/A/٢١١ كملحق رسمي لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة ٢٠٠٥-٢٠١٤.

وبذلك، تم إيلاء التعليم من أجل التنمية المستدامة أولوية قصوى في جدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كما تم إبرازه على نطاق واسع كعامل تمكين رئيس للتنمية المستدامة وعنصرًا أساسيًا في التعليم النوعي.

ونتيجة لهذا التحول الفلسفي الأكثر حداثة في التفكير، بات من الشائع رؤية مصطلحات مثل «الاستدامة» أو «التعليم من أجل الاستدامة «أو مؤخرًا وخاصة في النطاق الأكاديمي، «التعليم البيئي من أجل الاستدامة» بدلاً من «التنمية المستدامة».
وفي هذا السياق، ولغايات هذه الاستراتيجية، قمنا باستخدام مصطلح «التعليم البيئي من أجل الاستدامة» ليمثل الفهم الأكثر حداثة لهذه المفاهيم، رغم أننا اعتمدنا التعريف المستخدم في برنامج العمل العالمي لليونسكو.

يمكّن التعليم من أجل التنمية المستدامة المتعلمين من اتخاذ قرارات مستنيرة وإجراءات مسؤولة فيما يخص السلامة البيئية، والتنمية المستدامة، وبناء مجتمع عادل للأجيال الحاضرة والقادمة، مع احترام التنوع الثقافي في آن معًا. ويرتبط بالتعلم مدى الحياة، كما أنه جزء لا يتجزأ من التعليم النوعي؛ فالتعليم من أجل التنمية المستدامة تعليم شامل تحولي يتناول محتوى التعلم ونتاجاته،وفن التدريس وبيئة التعلم،بما يحقق هدفه بتحويل المجتمع.

ب - الإطار الوطني لحوكمة التعليم والتوعية البيئية

تُبين القائمة أدناه نظام الحوكمة الوطني للتعليم والوعي البيئي، وهو ملزم قانونًا في الأردن:

- أدرجت وثيقة (الاردن ٢٠٢٥ - رؤية واستراتيجية وطنية) بند (زيادة الوعي البيئي للمواطنين الأردنيين) كأولوية استراتيجية وطنية أردنية.
- لا يشتمل قانون البيئة الأردني على أي إشارة إلى التوعية والتعليم البيئي، الا أن الأردن أحد الموقعين على العديد من الاتفاقيات البيئية الدولية، والتي تتضمن جميعها بندًا خاصًا حول التعليم والتوعية البيئية.
- تضمنت استراتيجية البيئة ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢ هدفا استراتيجيا حول التعليم والتوعية البيئية مفاده «نشر الثقافة البيئية وتعزيز السلوك البيئي السليم»
- اشتمل الهيكل التنظيمي لوزارة البيئة، والذي صدر حديثاً، على «مديرية الاتصال والتوعية البيئية» في المستوى الثالث من الإدارة وبإشراف مباشر من الأمين العام للوزارة.
- الادارة الملكية لحماية البيئة والسياحة معنية برفع الوعي البيئي.

ج - السياق الوطني

يُعتبر الأردن دولة رائدة في مجال التعليم والتوعية البيئية، ولا شك أن لديه الكثير من الإنجازات التي يُفتخر بها في هذا المجال؛ فقد تأسست الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، وهي أول منظمة بيئية غير حكومية في المنطقة، في أوائل الستينيات، وأندية المدارس البيئية في جميع المناطق الأردنية في أوائل الثمانينات، وبرنامج شامل للتوعية البيئية على مستوى المملكة في أوائل التسعينيات. ولا زالت الجهود حثيثة ومستمرة في هذا الاتجاه.

كما أطلقت وزارة البيئة الخطة الوطنية للتوعية البيئية التي تم إقرارها من قبل مجلس الوزراء. اشتملت على (٣١) محوراً أخذت بعين الإعتبار كافة شرائح المجتمع الأردني و جميع المجالات التي تشكل منظومة العمل الوطني الأردني.

وعلى الرغم من أهمية تصور أين نأمل أن نكون، يهمنا أيضًا أن نقدر أين نحن الآن؛ فلدينا اليوم العديد من مبادرات التعليم البيئي من أجل الاستدامة التي أطلقتها في الأردن الجهات الحكومية، والجهات الدولية المانحة، والمنظمات الوطنية غير الحكومية، والقطاع الخاص، والأفراد على حد سواء.

في الأردن يوجد ما يزيد عن المائة وست وعشرون (١٢٦) جمعية بيئية غير حكومية، تنتشر في كافة مناطق المملكة وتعمل جميعها رسميًا تحت الإشراف المباشر من وزارة البيئة. وتشكل هذه المنظمات جيشًا أخضرًا ان دل على شيء فانما يدل على مستوى عال من الوعي البيئي في مجتمعنا. ويشكل التعليم والتوعية البيئية أحد الأهداف الرئيسة لجل هذه المنظمات غير الحكومية، والتي، في حال تم توظيفها بالشكل الأمثل، ستكون فاعلة في التأثير الإيجابي الأخضر والمستدام. ومع ذلك، وبالرغم من وجود نظام قوي للرصد والتقييم المؤسسي، فإن التقييم التقني وقياس الأثر محدود وبحاجة ماسة إلى التعزيز.

قمنا لغايات إعداد هذه الاستراتيجية، بلقاء العديد من القائمين على هذه المبادرات سواء في لقاءات فردية، أو اجتماعات، أو مقابلات عبر الهاتف، أو البحث في قواعد البيانات على الإنترنت. إضافة إلى ذلك، تم عقد مجموعة من الاجتماعات مع خبراء أردنيين بارزين في مجال التعليم والتوعية البيئية. كما تمت مراجعة نتاج عمل الوكالات الدولية في هذا المجال في الأردن، إضافة إلى عقد اجتماع مائدة مستديرة خاص مع مديري المشاريع البيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

لم نهدف من هذه المهمة تقييم جودة المبادرات أو قياس تأثيرها، بل الحصول على معلومات مرجعية حول الوضع الراهن. ومع ذلك، من الأهمية بمكان أن يتم قياس تأثير الأنشطة التوعوية والتعليمية فرديًا وجماعيًا. وقد تم إجراء عدد قليل من الدراسات في هذا الصدد في الأردن.

يحظى التعليم البيئي في المدارس ونظام التعليم الرسمي بشعبية كبيرة بين الفئات المعنية. وتتمتع وزارة البيئة بخبرة واسعة في هذا المجال، كما تعمل وزارة البيئة أيضًا مع العديد من الشركاء في هذا الصدد. وتُعتبر وزارة التربية والتعليم ايضا مؤسسة حكومية ناشطة جدا في هذا المجال. كما تعمل العديد من المنظمات غير الحكومية، كالجمعية الملكية لحماية الطبيعة، والجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية، التعلم والملاحظة العالمية لمنفعة البيئة (جلوب - GLOBE)، مع المدارس مباشرة كل على برامج خاصة بها.

بينما تقوم العديد من المنظمات الدولية المعنية بالتنمية بتمويل، أو دعم، أو تنفيذ أنشطة أو مشاريع للتعليم والتوعية البيئية، يُعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رائدًا في تضمين التعليم البيئي من أجل الاستدامة كمفهوم شامل في جميع مشاريعه البيئية. كما نفذت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، من جهتها، العديد من مشاريع التعليم والتوعية البيئية على مدى العقود القليلة الماضية.

مـن جهـة أخـرى، فانـه يوجـد لدينـا في الأردن قـدرات بشريـة وطنيـة متمـيزة في هـذا المجـال؛ إذ تمنـح العديـد مـن الجامعـات الأردنيـة الشـهادة الجامعيـة الأولى في المجـالات ذات الصلـة. وتعمـل بعـض المنظمـات الدوليـة أيضًـا، مـن خـلال المنظمـات غـير الحكوميـة المحليـة، عـلى توفـير فـرص للتدريـب المهـني البيـئي.

جغرافيا، تتركز معظم الأنشطة في العاصمة عمان، تليها العقبة، ثم المجتمعات المحيطة بالمحميات الطبيعية.

وجديـر بالذكـر أن الادارة الملكيـة لحمايـة البيئـة والسـياحة – مديريـة الأمـن العـام مؤسسـة رائـدة في هـذا المجـال، تعمـل داخـل حـدود الأردن دون أي قيـود جغرافيـة، ولديهـا فـروع في جميـع أنحـاء الأردن تنشـط بشـكل كبـير في مجـال التوعيـة البيئيـة.

مـن جهـة أخـرى تتمتـع وزارة الشـباب بإمكانـات كبـيرة يمكـن الاسـتفادة منهـا في هـذا الاطـار. وعـلى الرغـم مـن أن نشـاطاتها محـدودة حاليـا في مجـال التعليـم البيـئي مـن أجـل الاسـتدامة، فقـد أعـرب كبـار مسـؤوليها عـن اهتمامهـم بالتعـاون في هـذا الصـدد، وعـلى وجـه الخصـوص مدينـة الحسـين للشـباب حيـث أنهـا مجهـزة بشـكل كبـير ويمكـن اسـتخدامها لدعـم العمـل الوطـني في التعليـم والتوعيـة البيئيـة.

د. قضايا رئيسة

كمـا ذكرنـا أعـلاه، ثمـة عـدد كبـير مـن مبـادرات التعليـم والتوعيـة البيئيـة العاملـة حاليـا في الأردن. الا أنـه قـد بـرز عـدد مـن القضايـا الرئيسـة خـلال عمليـة إعـداد هـذه الاسـتراتيجية والتعـرف عـلى هـذه المبـادرات، ومـن أهـم هـذه القضايـا مـا يـلي:

- ضَعـف القيـادة في هـذا المجـال، حيـث تشـترك العديـد مـن المنظمـات الحكوميـة وغـير الحكوميـة بمسـؤولية التعليـم والتوعيـة البيئيـة.
- غياب المعايير والمرجعيات المحلية لقياس فعالية العمل.
- الحاجـة الماسـة لآليـة تنسـيق فاعلـة بـين البرامـج والمبـادرات القائمـة حاليـا لغايـات خلـق نهـج قيـادي ثابـت نحـو التعليـم والتوعيـة البيئيـة، ممـا يتطلـب التنسـيق الفاعـل عـلى عـدد مـن المسـتويات، كالمؤسسـات الحكوميـة، والمنظمـات غـير الحكوميـة، والتعليـم الرسـمي وغـير الرسـمي، ومنظمـات الشـباب، ومؤسسـات المجتمـع المـدني، والمؤسسـات البحثيـة، والتعليـم العـالي، والمنظمـات الدوليـة، والـذي يمكننـا مـن تبـادل الممارسـات الفضـلى، وإشراك مجموعـة كبـيرة مـن الفئـات المعنيـة، وتشـجيع الـشراكات.

هـ - منهجية العمل

لإعـداد الوثيقـة، التقينـا بالأشـخاص الذيـن يقفـون وراء العديـد مـن المبـادرات ذات العلاقـة: تـم عقـد العديـد مـن الاجتماعـات الفرديـة ، وتنظيـم اجتماعـات جماعيـة ، والمقابـلات الهاتفيـة ، ومراجعـات مكتبيـة وعمليـات البحـث عـلى الإنترنـت. كمـا تـم عقـد اجتماعـات إضافيـة مـع خـبراء أردنيـين مميزيـن عـلى المسـتوى الـدولي في مجـال التعليـم البيـئي ، وتـم دراسـة عمـل المنظمـات الدوليـة في الأردن ، اضافـة الى ذلـك تـم عقـد اجتمـاع خـاص مـع مديـري المشـاريع البيئيـة لبرنامـج الأمـم المتحـدة الإنمـائي.

انـه ليـس ضمـن نطـاق هـذه الوثيقـة تقييـم جـودة المبـادرات أو قيـاس تأثيرهـا، وانمـا تمـت دراسـتها للحصـول عـلى معلومـات مرجعيـة أساسـية حـول الوضـع الراهـن، بغـض النظـر عـن أهميـة قيـاس تأثـير هـذه الأنشـطة التعليميـة، منفـردة أومجتمعـة ، لنـدرة مثـل هـذا البحـث في الأردن.

الاستراتيجية: أهدافها، وماهيتها؟، ونتائجها المرجوة

تهدف هذه الاستراتيجية بشكل رئيس إلى مأسسة التعليم والتوعية البيئية وتحديد وتيرته في الأردن، ما سيؤدي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي يلتزم بها الأردن محليًا وعالميًا.

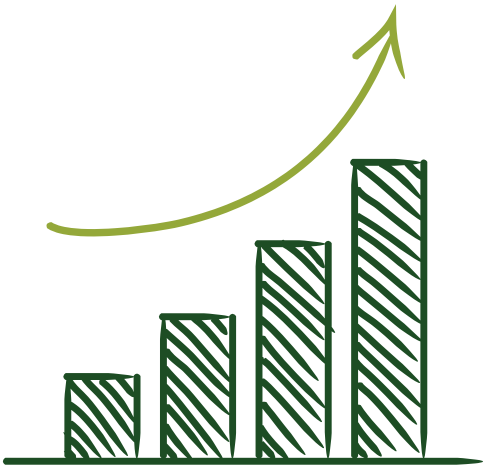

ترمي هذه الأهداف الاستراتيجية مجتمعة إلى ضمان مساهمة التعليم **ومفهوم التوعية البيئية** في التنمية المستدامة، من خلال تزويد المتعلمين بالمعارف، والاتجاهات،والممارسات والمهارات الرئيسة التي ستجعل منهم مواطنين بيئيين يتمتعون بالوعي والعمل النشط من أجل مستقبل مستدام.

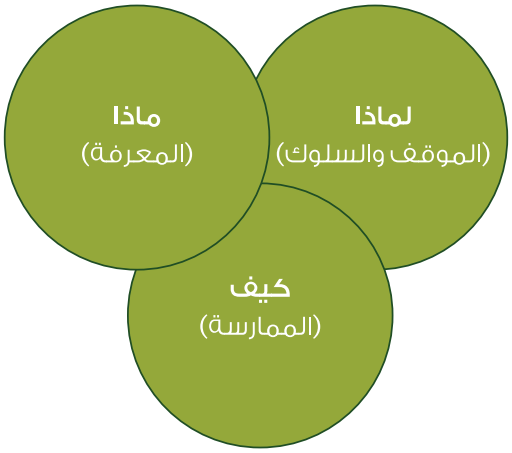

أهدافها التنفيذية

تأتي هذه الاستراتيجية استجابة للاعتبارات أعلاه والتي ستعمل على إرساء الأسس لما يلي:

- نظام قيادة قوي.
- آليات تنسيق وشراكات فاعلة.
- بيانات أساسية محددة وأدوات لقياس الأثر.
- الاعتراف بالتقدم الذي تم إحرازه فعلًا في التعليم والتوعية البيئية.
- دعم الأفراد للتعبير عن التزامهم بمفهوم المواطنة البيئية.
- برنامج تطوير مهني احترافي معتمد.
- استمرارية التقدم المطَرد في عدد من المبادرات الرئيسة، واستدامتها، والبناء على الزخم المتحقق منها.

ماهيتها؟

ترتبط حماية البيئة، والمحافظة على المصادر الطبيعية، والحفاظ على مستوى حياة أفضل بإعطاء الأولوية للإنسان، مما يتطلب الإصغاء لمختلف شرائح المجتمع والعمل معها لتغيير سلوكاتها البيئية لغايات تطوير البيئة والحفاظ عليها بشكل مستدام. ولتحقيق ذلك، علينا التأكد من المشاركة الفاعلة لهؤلاء الناس كي يسهموا بفاعلية، وبمحض إرادتهم، بدءًا من تحديد المشكلة وصولًا لحلها، حتى نضمن مخرجات بيئية ناجحة، وإيجابية، ومستمرة.

ما هو السلوك البيئي؟

يُمثل السلوك فعلًا واحدًا قابلًا للملاحظة يقوم به الشخص للحد من مشكلة بيئية معينة، أو التكيف معها، أو تخفيفها، أو حلها. أما الممارسة البيئية، فهي سلسلة من السلوكات ذات الصلة التي يمكن أن تؤثر، مجتمعة، في المشكلة البيئية.

فعلى سبيل المثال، تُعتبر إعادة تدوير القمامة إحدى الممارسات البيئية التي يجب تقسيمها إلى إجراءات منفصلة قابلة للملاحظة والقياس. وقد تشتمل السلوكات المثالية في إعادة تدوير القمامة على ما يلي:

- فصل الزجاج والعلب المعدنية والورق والمواد العضوية في المنزل، أو مكان العمل، أو الأماكن العامة
- تخزين الزجاج والعلب المعدنية والورق والمواد العضوية في حاويات منفصلة حتى يوم جمعها

- وضع القمامة في أكياس بلاستيكية لجمعها
- اخراج كيس القمامة المناسب (الزجاج، العلب المعدنية، الورق، أو المواد العضوية) ليتم جمعها في اليوم المناسب
- الزجاج والعلب المعدنية- يوم الثلاثاء
- الورق والكرتون – يوم الأربعاء
- المواد العضوية – أيام الإثنين والخميس

وتمثل كل من هذه السلوكات المثالية عملًا فرديًا قابلًا للملاحظة يمكن للأفراد أن يتمثلوه (في أسرهم، أو شركاتهم، أو وحداتهم الحكومية).

عندما لا يكون الوعي البيئي كافيًا!

قد بات مؤكدًا، من الأمثلة العديدة من حول العالم، أن رفع الوعي وحده ليس كافيًا لإحداث تغيير كبير في طريقة تفاعل المجتمع مع بيئته أو استخدامه لمصادرها الطبيعية. وعادة ما تقدم البرامج البيئية حوافز تقنية أو اقتصادية وحلولًا على مستوى السياسات أو التشريعات رغم محدودية نتائجها أو مجال تأثيرها. وفي كثير من الحالات، يلعب التواصل والتعليم أدوارًا ثانوية، إذ أظهرت الدراسات مرة تلو الأخرى أن مجرد الطلب من الناس أن يفعلوا شيئًا أو يمتنعوا عنه (مع التلويح بالجزاء أو العقوبة) ذو تأثير لا يُذكر في التغيير الاجتماعي أو البيئي، وما ينقصنا غالبًا هو فهم أهمية السلوك البشري وأثره على نجاح البرنامج من عدمه، إضافة إلى عدم القدرة على إدراك تركيبة النظام الاجتماعي الذي يعمل فيه مما يعيق نجاحه أو يحبطه.

يمكن استخدام الاتصال الاستراتيجي والأدوات الأخرى لمساعدة المجتمعات على استبدال سلوكات بيئية غير مرغوبة بأخرى مرغوبة، طوعيًا وبشكل مستدام؛ إذ فقط عندما يتم التعرف على المعيقات والعقبات، التي تحول دون التبني الطوعي لسلوكات جديدة أو الالتزام بأنظمة أو ضوابط بيئية جديدة، وفهمها، وتحييدها، سنتمكن من تصميم تدابير برنامجية ملائمة. كما يمكن إشراك الأفراد، والجماعات المحلية، والمجتمعات برمتها لإيجاد حلول عملية ومستدامة للكثير من التحديات البيئية.

يمكن للنهج المتكامل والشامل الذي يجمع بين أفضل أدوات تغيير سلوك الاتصال ونهج تخطيط نظامي أن يعزز الاستفادة من المصادر، والرؤى المستقبلية، وإمكانات الحكومات المحلية والوطنية، والمرجعيات الدينية، والوسط الأكاديمي، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني. وبإمكانهم أن يطوّروا رؤية مشتركة للمستقبل عندما يعملون معا، وأن يعززوا إمكانية إيجاد حلول مستدامة للتهديدات والتحدّيات البيئية المحيرة، ناهيك عن الحفاظ على نوعية الحياة عامة، أو تحسينها.

لتحقيق ذلك، ثمة ضرورة ملحة لتقديم مبادرة استشرافية جديدة، «استراتيجية إرساء الأسس: التعليم البيئي من أجل الاستدامة» التي سنشير إليها من الآن فصاعدًا بمسمى 'الاستراتيجية'.

نتائجها المرجوة

وبذلك فان النتيجة المرجوة من هذه الاستراتيجية هو ان يكون قد تم تأسيس نظام مؤسسي للتعليم البيئي من اجل الاستدامة وخطة عمل شاملة جاهزة للتنفيذ.

موضوعات الاستدامة البيئية: المحتوى

تـم اختيـار موضوعـات محـددة تتعلـق بالبيئـة والاسـتدامة للتأكـد مـن واقعيـة الوثيقـة، واسـتند الاختيـار في ذلـك إلى البرامـج الوطنيـة والدوليـة ذات الصلـة، وفقًـا لمـا يـلي:

أولاً - الخطة الاستراتيجية لوزارة البيئة

اختارت الخطة الاستراتيجية لوزارة البيئة أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التالية كأولويات وطنية:

- الهدف الثاني عشر: ضمان أنماط مستدامة في الاستهلاك والإنتاج.
- الهدف الثالث عشر: اتخاذ تدابيرعاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره.
- الهدف الرابع عشر: الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام.
- الهـدف الخامـس عـشر: إدارة الغابـات بشـكل مسـتدام، ومكافحـة التصحـر، ووقـف تدهـور الأراضي وعكـس اتجاهـه، ووقـف فقـدان التنـوع البيولوجـي.

ثانياً - خارطة الطريق لتنفيذ برنامج عمل اليونسكو العالمي

يُدرج هذا البرنامج حول التعليم من أجل التنمية المستدامة المجالات الرئيسة التالية للتنمية المستدامة:

- تغير المناخ.
- التنوع البيولوجي.
- الحد من مخاطر الكوارث.
- الاستهلاك والإنتاج المستدام.

وبالتالي، ومن خلال دمج القائمتين،

تم اختيارالموضوعات التالية كمحاورالاستدامة البيئية للاستراتيجية:

١. تغير المناخ.
٢. التنوع البيولوجي.
٣. الغابات وتدهور الأراضي.
٤. الحد من مخاطر الكوارث.
٥. الاستهلاك والإنتاج المستدام.
٦. المحيطات والبحار والموارد البحرية.

تشـتمل وثيقـة «خارطـة الطريـق» لليونسـكو عـلى نصـوص تعـرض بشـكل مفصـل أهميـة هـذه المجـالات وعلاقاتهـا بأهـداف التنميـة المسـتدامة - ٢٠٣٠ . كمـا تصـف هـذه الوثيقـة أهـداف التعلـم الرئيسـية الـتي سـتمكّن المتعلمـين مـن فهـم الموضوعـات الرئيسـية ، وتتصـل بهـا عـلى مسـتوى الفـرد والمجموعـة ، وتلعـب دورًا نشـطًا في تعزيـز التنميـة المسـتدامة في هـذه المجـالات.

النطاق الزمني

مدة هذه الاستراتيجية سنتين.

التغطية الجغرافية

تغطي هذه الاستراتيجية جميع المدن والقرى الأردنية، رغم أن مرحلة البحث قد تُحدد المناطق الجغرافية التي سيتم اختيارها لتنفيذ الاستراتيجية.

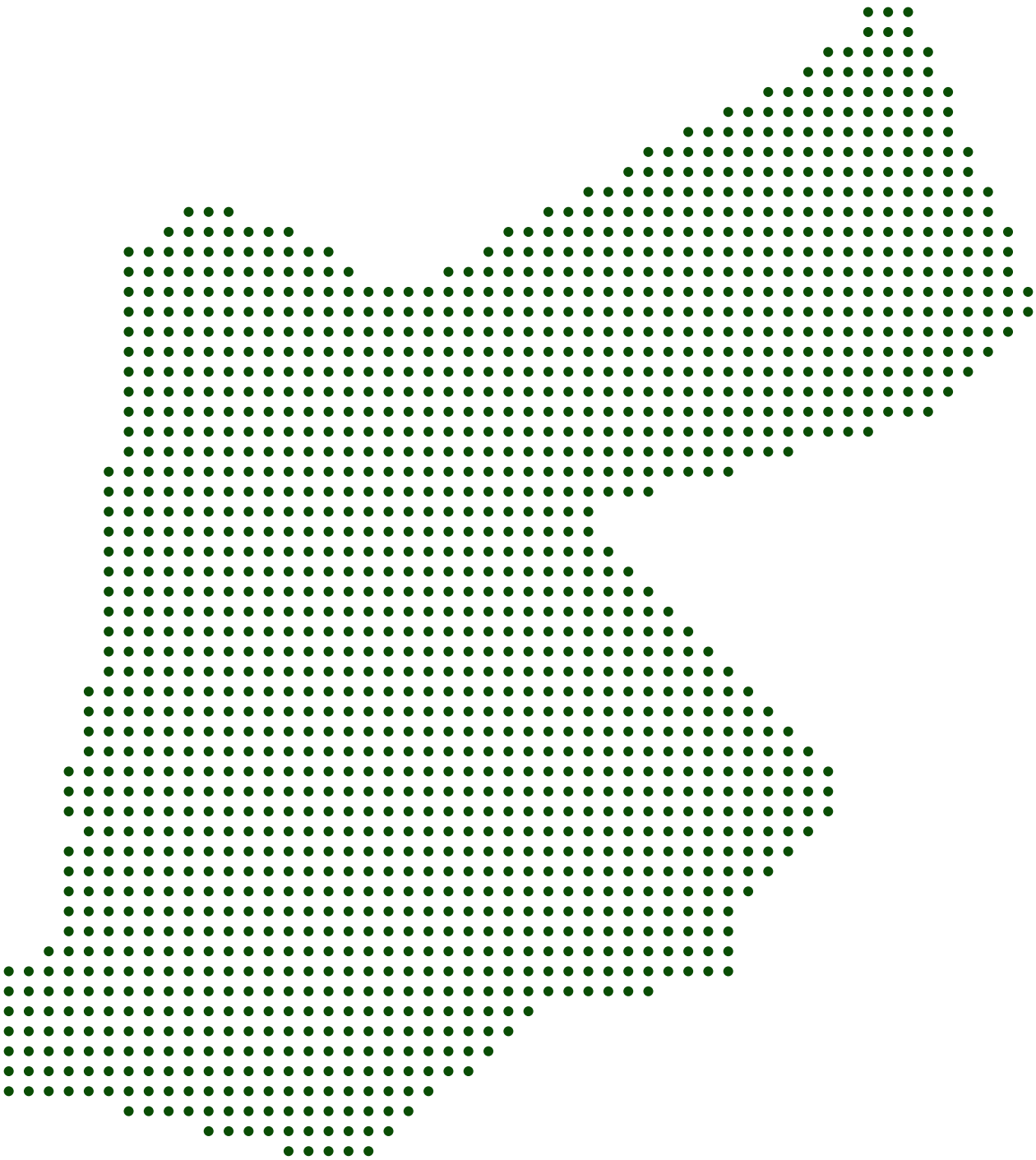

الجمهور وشرائح المجتمع المستهدفة

ستركز الاستراتيجية على أربع شرائح رئيسة (تنقسم كل منها إلى مجموعات فرعية):

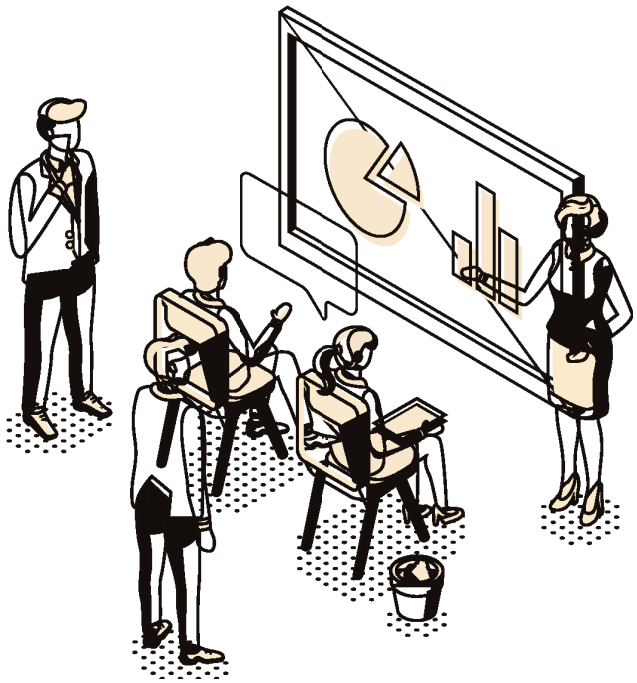

- أفـراد المجتمـع (المواطنـين منهـم والمقيمـين مـن غـير الاردنيـين).
- الطلبـة (في المـدارس الرسـمية والأنديـة الشـبابية)، والشـباب (في مؤسسـات التعليـم العـالي وخارجهـا).
- صنـاع القـرار/ واضعـي السياسـات والمواطنـين ذوي التأثـير (مـن مؤسسـات الدولـة، والمجتمـع المـدني، والوسـط الأكاديمـي، والقطـاع الخـاص).
- المتخصصـين وأصحـاب المهـن (بمـا فيهـم المحامـين، العاملـين في القطـاع المـصرفي، المـدراء الماليـين، الأطبـاء، العاملـين في مجـال الصحـة العامـة، المهندسـين، العاملـين في مجـالات التخطيـط والتطويـر، وغيرهـم).

فيما يأتي وصف موجز لكل من هذه الفئات المستهدفة:

١. أفراد المجتمع

يُعـد البالغـون (مـن الفئـة العمريـة ٢٥ –٦٥ سـنة) في المجتمـع مسـؤولين عـن العديـد مـن الممارسـات البيئيـة عـلى مسـتوى الأسرة، (كإعـادة التدويـر، واسـتهلاك الطاقـة وإجـراءات ترشـيد اسـتهلاك الميـاه)، وعـلى مسـتوى الحـي والمجتمـع المحـلي (إنشـاء المسـاحات الخـضراء كالحدائـق والملاعـب في السـاحات العامـة).

يسـاعد هـؤلاء في تقديـم معايـير للسـلوكات المقبولـة وترسـيخها. ويتطلـب تغيـير السـلوكات البيئيـة العامـة للبالغـين عـادة الحـد مـن الحواجـز والمعيقـات، وتقديـم الحوافـز الماليـة الملائمـة وغـير الماليـة، أو وضـع السياسـات العامـة الـتي تؤثـر في سـلوكهم بشـكل مبـاشر. ويمكـن تقسـيم أفـراد المجتمـع، حسـب طبيعـة أنشـطة البرنامـج أو التدخـل، إلى مجموعـات حسـب النـوع الاجتماعـي، أو مـكان السـكن، أو المسـتوى التعليمـي، وغـير ذلـك.

٢. الطلبة واليافعون والشباب

أن تصبـح إنسـانًا مثقفًـا بيئيـا عمليـة تسـتمر مـدى الحيـاة، ولـكي يتحقـق ذلـك، علينـا إشراك الطلبـة (مـن الفئـة العمريـة ١٠– ١٨ سـنة) والشـباب (مـن الفئـة العمريـة ١٩ – ٢٤ سـنة) وإعدادهـم لليـوم الـذي يحملـون المسـؤولية كمواطنـين ورعـاة للبيئـة الأردنيـة كل مـن موقعـه: رجـالًا ونسـاء يعملـون في مؤسسـات الدولـة أو قطـاع الأعمـال، أو قـادة في المجتمـع المـدني، أو مرجعيـات دينيـة، أو مختصـين أو معلمـين في مجـال البيئـة. وعليـه، يحتـاج هـؤلاء لأن يطـوروا تقديـرًا وقيمـة وفهمًـا للبيئـة الـتي يعيشـون، ويعملـون، ويسـتمتعون، وينتفعـون منهـا، وأن يُـزوَدوا الآن بالتفكـير البيـئي الناقـد ومهـارات العمـل والسـلوك البيـئي المسـؤول. أمـا الفئـة العمريـة مـن الطلبـة ممـن أعمارهـم بـين ٥ و ٧ سـنوات فيُعـرف عنهـم حبهـم للاسـتطلاع، واسـتعدادهم لتنميـة ثقافتهـم البيئيـة، و تعزيـز معارفهـم البيئيـة، وتطويـر اتجاهـات إيجابيـة نحـو البيئـة، وتطويـر سـلوكات بيئيـة مـدى الحيـاة. ومـع ذلـك، يسـتغرق تطويـر القـدرة عـلى المشـاركة الفاعلـة في قضايـا بيئيـة معقـدة عـددًا مـن السـنوات يتجـاوز سـنوات المرحلـة الثانويـة.

يُعتـبر الوصـول للشـباب واليافعـين الأردنيـين لتنميـة ثقافتهـم البيئيـة أمـرًا حيويًـا، بينمـا يعـدون أنفسـهم للانتقـال مـن الغرفـة الصفيـة إلى سـوق العمـل والمجتمـع. وبالنتيجـة، يتطلـب هـذا وسـائط متعـددة ومناهـج تعليـم عصريـة لجـذب انتبـاه هـذه الفئـة الـتي لـم تعُـد مقيـدة بالتقاليـد الصفيـة أو التعليـم الرسـمي عـلى يـد معلـم أو أسـتاذ جامعـي؛ إذ سـيكون جـل مـا سـيقومون بـه موجـه اجتماعيًـا أو اقتصاديًـا، ممـا سـيحتم أن يعتمـد العمـل بشـكل كبيرعـلى مناهـج التعلـم التجريبيـة وأسـاليب التعليـم غـير الرسـمية.

٣. صانعو القرار وواضعو السياسات والمواطنون ذوو التاثير

يبني القادة الأردنيون المؤسسات، ويسنون القوانين، ويضعون السياسات التي تحكم وتكافئ السلوك الحسن أو تعاقب السلوك السيء، إضافة إلى إنفاذ الامتثال للقوانين والأنظمة البيئية. ولمساعدة هؤلاء المسؤولين والقادة المدنيين على تحقيق أهداف التنمية الوطنية المستدامة، يحتاجون إلى فهم القضايا البيئية وفرص التنمية المستدامة وإلى الوصول إلى معلومات مفيدة وفورية، اضافة الى تزويدهم بمهارات جديدة تساعدهم على معالجة القضايا ذات الأولوية. ويمكن تيسير هذا من خلال التدريب على المهارات وتوفير معلومات بيئية معقدة بشكل مبسط وقابل للاستعمال، لضمان تشريعات وأنظمة وسياسات وبرامج مستقبلية سليمة علميًا، وصديقة للبيئة، ومقبولة اجتماعيًا، وذات جدوى اقتصادية، بغض النظر عن القطاع أو القضية المستهدفة.

يحتاج هؤلاء المسؤولون والقادة المدنيون دعمًا فنيا مصممًا خصيصًا لهم يمكنهم من فهم التغييرات في المعارف والاتجاهات والممارسات المجتمعية السائدة حول البيئة، لذلك لا بد من توفير الفرص لهم لتعزيز فهمهم الخاص وفهم المجتمع للقضايا البيئية. إضافة إلى ذلك، يحظى أعضاء السلطة التشريعية، وكبار موظفي الدولة، والشخصيات الاجتماعية البارزة، وعلماء الدين، وأئمة المساجد، والإعلاميون (من الشخصيات التلفزيونية والإذاعية ومحرري الصحف)، والكتّاب، والمفكرون، والمشاهير، وكبار رجال الأعمال، وأساتذة الجامعات بتأثيرهائل على المجتمع وعلى طلبتهم على الترتيب، ويمكن لهؤلاء أن ينقلوا الرسالة البيئية بفاعلية عبر محاضراتهم و دروسهم وخطبهم وتعاليمهم.

٤. المهنيون وأصحاب التخصص

يحظى المهنيون وأصحاب التخصص بمختلف فئاتهم باحترام غالبية أفراد المجتمع وإعجابهم وتقديرهم، سواء كانوا مهندسين ومعماريين في قطاع الإنشاءات أو محامين مكلفين بوضع القوانين الناظمة او غيرها من التخصصات فكثير منهم فاعلون في إيصال الرسائل إلى زملائهم والمجتمع عامة، رغم حاجتهم إلى معلومات تقنية متخصصة، وأمثلة عما ثبت نجاحه أو فشله في دول أخرى ليواكبوا المستجدات أو يطوروا أدوات قانونية، أو قوانين بناءٍ، أو خدمات، أو منتجات، أو استجابات متخصصة سليمة وفاعلة بيئياً، وبذلك، يشكل هؤلاء جبهة لا يستهان بها من رواد التغيير من القطاعات والتخصصات المختلفة.

إرساء الأسس

لترجمة دور الاستراتيجية إلى إجراءات على أرض الواقع، تم تحديد الإجراءات/النشاطات الآتية باعتبارها الأكثر فاعلية نحو تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية:

الإجراء الأول: خلق قيادة قوية مستندة الى هيكل تنظيمي قوي.

الإجراء الثاني: تنفيذ بحث مجتمعي لقياس مستوى التعليم البيئي من أجل الاستدامة لدى كافة الفئات المستهدفة.

الإجراء الثالث: تأسيس 'قرص العسل'- الذي يهدف الى دعم الأفراد في التعبير عن التزامهم بالمواطنة البيئية.

الإجراء الرابع: تطوير برنامج معتمد للتطوير الوظيفي الفني في مجال البيئة والتنمية المستدامة.

الإجراء الخامس: تصميم النموذج الأردني للتعليم البيئي من أجل الاستدامة.

ستتم ترجمة هذه الإجراءات إلى عدد من الأنشطة في هذه الاستراتيجية وخطة العمل المرتبطة بها في الأجزاء اللاحقة في هذه الوثيقة.

الإجراءات/النشاطات

الإجراء الأول: وضع هيكل قيادي وتنظيمي قوي وتصميم آليات تنسيق شاملة

يشكل الشركاء مؤسسات او افراد سبب إنجاح أو إفشال أي برنامج. لذلك، ولكي تحقق الاستراتيجية أهدافها المرجوة، يجب أن تتوفر الظروف المواتية لتعزيز عمل الفريق بدلًا من النزعة الفردية، والعمل التعاوني بدلاً من العمل الفردي، والرغبة في المشاركة في النجاحات والانتكاسات والاعتراف بها، حيث يتألف فريق الإدارة المتكامل من أفراد ومؤسسات ملتزمة، وكفؤة، وماهرة تجمعها رؤية مشتركة واحترام عميق لأدوار الآخر ومسؤولياته كمكونات أساسية للنجاح.

لذلك سيتم توفير القيادة الشاملة والإدارة والتوجيه من قبل ثلاث وحدات رئيسة مترابطة: المجلس الأعلى للتربية البيئية من أجل الاستدامة، والأمانة العامة، والمركز التنفيذي . وسيتم وصف كل من هذه الوحدات ووظائفها لاحقًا في هذا الجزء من الوثيقة. أما شركاؤنا الاستراتيجيون، فهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز سيداري، بينما يشكل 'قرص العسل'، منصة الكترونية استباقية تتيح لجميع الفئات المعنية وأصدقاء البيئة من المواطنين توثيق تجربتهم ومشاركتها.

يبين الشكل التالي تمثيلًا بيانيًا للهيكل التنظيمي المقترح والمؤسسات الشريكة:

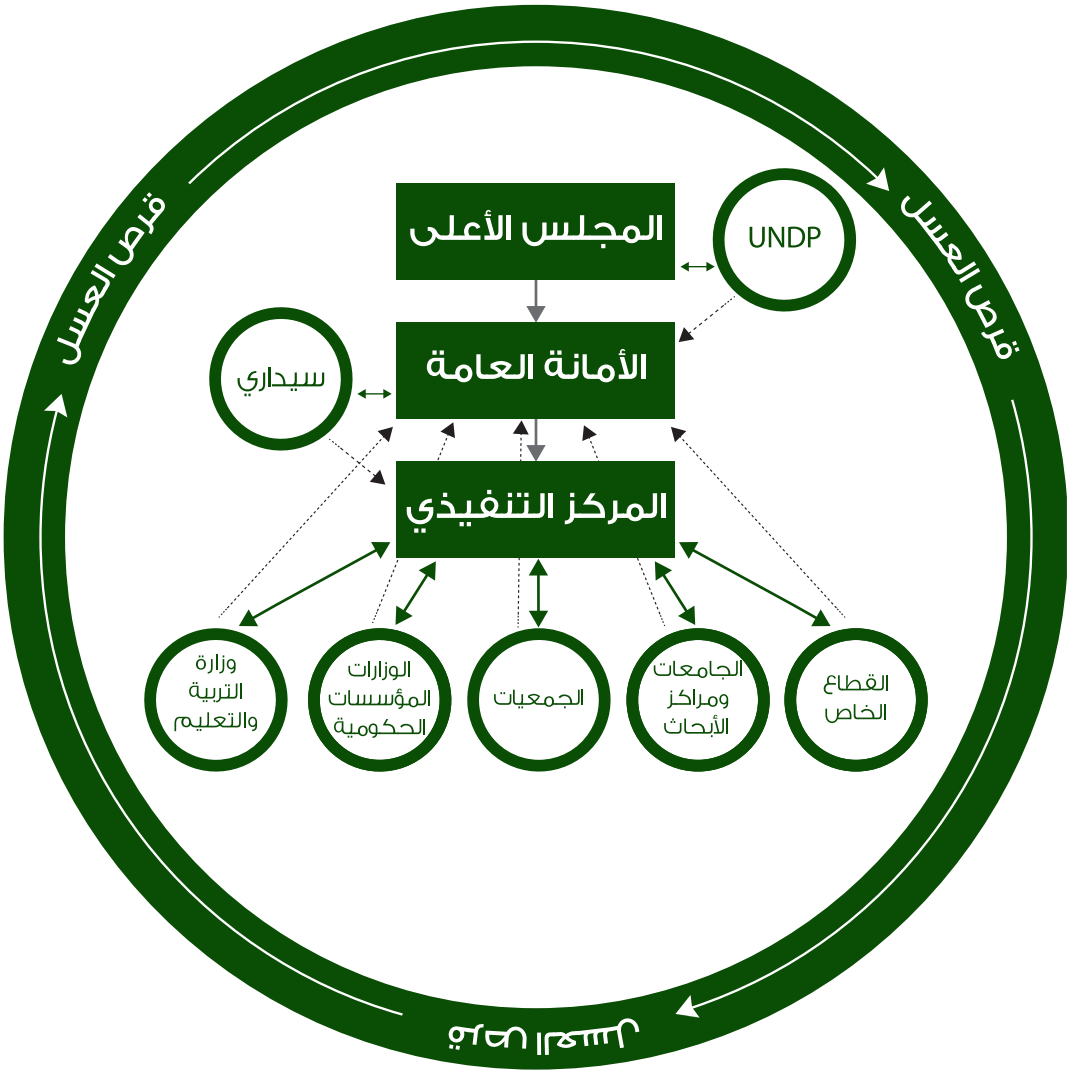

يتمثل أحد الجوانب الأساسية للهيكل التنظيمي في محاولة التأكد من أن الموارد والخدمات المالية والتقنية والبشرية موجهة إلى حيث تكون هناك حاجة ماسة إلى تغيير السلوك البيئي وتحسينه، على مستوى المجتمع والمؤسسات والشركات والأسرة والأفراد.

● المجلس الأعلى للتعليم البيئي من أجل الاستدامة

سيعمل المجلس الأعلى للتعليم البيئي من أجل الاستدامة (المجلس الأعلى) كهيئة عليا على ردم الفجوة الحالية على المستوى الوطني بهدف خلق الظروف اللازمة والبيئة الملائمة لتيسير عمل الاستراتيجية ورفع كفاءتها.
بالإضافة إلى ذلك، سيلعب المجلس دورًا حيويًا ليصبح نصيرًا وطنيًا للبرنامج مع مؤسسات الدولة، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، كما سيعمل على الترويج للاستراتيجية دولياً وإقليمياً ووطنياً ومحلياً وحشد الدعم والموارد وتشجيع المؤسسات على المشاركة بكافة أنواعها.

تعمل كل من الأمانة العامة والمركز التنفيذي على رفع تقاريرها مباشرة للمجلس الأعلى، الذي سوف يرأسه مسؤول رفيع المستوى يتم تعيينه، وفقًا للضوابط الوطنية المرعية، أو أن يحظى بالرعاية الملكية السامية. كما سيعمل المجلس الأعلى كنقطة الاتصال الوحيدة مع السلطات الرسمية في القطاع العام على المستويين المحلي والبلديات وممثلي القطاع الخاص.

يجب الحفاظ على المجلس الأعلى صغيرًا، بحيث يتكون من سبعة من كبار موظفي الدولة والشخصيات العامة البارزة، وكما سنذكر أدناه، يكون بعض الأعضاء دائمين وآخرون بالتناوب. وسيتم وضع تفاصيل عملية ترشيح الممثلين وتحديد الأعضاء الدائمين لاحقا.

الأعضاء الدائمون (الجهات الفاعلة الرئيسة):

- وزارة البيئة.
- الادارة الملكية لحماية البيئة والسياحة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الأعضاء المعينون بالتناوب (ممثل واحد من كل من الفئات أو الجهات الفاعلة الرئيسة):

- ممثل عن الوزارات والجهات الحكومية ذات العلاقة.
- ممثل عن المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة.
- ممثل عن المؤسسات الأكاديمية والبحثية.
- ممثلو المستقبل من الشباب والشابات تحت سن ٢٥.

● الأمانة العامة

سيكون مقرها في وزارة البيئة- مديرية الاتصال والتوعية البيئية، وستقوم بالمتابعة والتقييم كما وستقدم المدخلات والآراء إلى المجلس الأعلى فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة للبرنامج والخطط والميزانيات التشغيلية السنوية.
وتتمثل إحدى المهام الأساسية للأمانة العامة في عقد المنتدى الوطني السنوي للتعليم البيئي من أجل الاستدامة، والذي سيوفر فرصة لجمع جهود جميع العاملين في هذا المجال. وبينما تتمحور هذه الاستراتيجية حول التعليم البيئي من أجل الاستدامة، من الأهمية بمكان أن يتم تعزيز العلاقات بين التوعية، والتعليم البيئي، وأهداف التنمية المستدامة، على المستوى الاستراتيجي من خلال الفريق الاستشاري وعلى 'أرض الواقع' من خلال هذا المنتدى.

● المركز التنفيذي للتعليم البيئي من أجل الاستدامة

سيتم إنشاء هذا المركز ليكون بمثابة المحور أو المحرك التشغيلي للاستراتيجية، وستشارك الادارة الملكية لحماية البيئة والسياحة بادارة وتشغيل المركز، بوصفها عضوًا محوريًا في المجتمع البيئي في الأردن وقد تم اختيار هذه المؤسسة الرائدة لأنها تمتلك المقومات التالية:

- الإدارة معنية برفع الوعي.
- تعتبر الإدارة الذراع التنفيذي لوزارة البيئة.
- لدى الإدارة الكفاآت البشرية المؤهلة لإنجاز الأعمال المطلوبة واستدامتها.
- تعمل الإدارة على المستوى الوطني.
- للإدارة القدرة على تيسير الحصول على التراخيص والموافقات للفعاليات والحملات العامة.
- كما تحظى الإدارة باحترام الأردنيين وتمثل رمزًا وطنيًا بطوليًا، خاصة بين الشباب والأطفال، لبث الرسائل المطلوبة.

من اجل تمكين وزارة البيئة والإدارة الملكية لحماية البيئة للقيام بهذا الدور المحوري سيتم تعيين مؤسسة دولية أو اقليمية مرموقة كشريك استراتيجي لتقوم بدورها كممكّن، وميسّر، ومنظم، ومحفز، دون أن تُناط بهذه المؤسسة أية مهام تنفيذيه. وستُعنى هذه المؤسسة أيضًا بالبحث عن واستقطاب خبراء وقادة عالميين في جميع التخصصات البيئية اللازمة لبرنامج العمل، وبناء القدرات والتدريب، وغيرها من التخصصات الفنية والوظيفية الأخرى.

● الشركاء المحليون

لا تقع القضايا البيئية ضمن نطاق عمل أو مسؤولية وزارة أو مؤسسة حكومية واحدة، أو القطاع الخاص، أو أي من مناحي المجتمع الأردني، بل هي مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع المؤسسات والمنظمات والمنشآت التجارية والمنظمات غير الحكومية والوسط الأكاديمي والمنظمات المدنية لتعزيز الرعاية البيئية بين المستفيدين والفئات المعنية والأعضاء وأصحاب الشأن، فضلاً عن الامتثال للقوانين واللوائح البيئية. وتشكل هذه المؤسسات وأعضاؤها أكثر من مجرد مصادر للخبرة التقنية، أو الدعم المالي، أو الدعم السياسي لقضية ما، أو صوت قوي لرسالة غير مسموعة، بل تعمل أيضًا كقيادات بيئية وقدوات داعمة للبيئة، ما يجعل مشاركتها غاية في الأهمية.

● الشركاء الاستراتيجيون

يُعتبر التعلم من الآخرين، والبناء على تجارب البلدان الأخرى، وتسخير الخبرات الرائدة والمبدعين العالميين أمرًا ذا أهمية لعدة أسباب، من أكثرها إلحاحًا تجنب الأخطاء المكلفة من خلال الابتعاد عن تجربة الأشياء التي فشلت أو حققت نجاحًا محدودًا في أماكن أخرى، وتضييق الإطار الزمني لمعظم الأنشطة بدلًا من البدء من الصفر، والقيام بدور الموجهين الفنيين وتقديم تدريب مقنن للممارسين الأردنيين، وغيرهم على مدار البرنامج. علاوة على ذلك، سيتم إشراكهم لدعم أي من مكونات البرنامج أو تقديم المساعدة فيه، كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

برنامج الأمم المتحدة الانمائي - *UNDP*

يُعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أفضل شريك استراتيجي، ليس لأنه قام بتمويل تطوير الاستراتيجية فحسب، بل لأنه وكالة تابعة للأمم المتحدة، وليست من الوكالات المعنية بتقديم المعونة، ناهيك عن أن البرنامج يقود العمل على أهداف التنمية المستدامة.

يتميز المكون البيئي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه من القوة بمكان مقارنة بجميع وكالات التنمية الدولية العاملة في الأردن، حيث يقوم البرنامج حاليًا بتنفيذ حوالي ١٢ مشروعًا، يحتوي كل منها على عنصر توعية، يمكنهما معًا من توفير قاعدة قوية لدعم هذا العمل.

سيداري - *CEDARE**

يعتبر مركز سيداري بحد ذاته قصة نجاح نفذها برنامج الامم المتحدة الانمائي الذي عمل على تأسيس هذا المركز في بداية التسعينات وما زال قائما لحد الآن .

يعكف المركز حاليا على تأسيس «الوحدة الاقليمية للحوكمة البيئية» ويعتبر الاردن الاختيار الاول لاستضافة هذه الوحدة. ويتكامل دور هذه الاستراتيجية مع اهداف هذه الوحدة بشكل كبير. لذلك فان اختيار سيداري كشريك استراتيجي سوف يقدم زخما ودفعة لانطلاقة قوية. كما ان سيداري ممكن ان تساهم وبقوة في عملية حشد الجهود لايجاد فرص تمويلية دولية وعلى وجه الخصوص العديد من الفرص المتاحة حالية مع الهيئات الدولية.

سيداري هي مؤسسة ذات جذور قوية تاسست عام ١٩٩٢ ، يحكمها مجلس أمناء رفيع المستوى. منذ التأسيس أجرت CEDARE أبحاثًا موسعة حول القضايا ذات الأهمية الإستراتيجية لملاءمة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك بالتعاون مع قاعدة عريضة من الشركاء تضم الحكومات ، والجامعات، والمنظمات الدولية ، والمنظمات غير الحكومية ، ووسائل الإعلام ، والقطاع الخاص ، والمجتمع المدني ككل. وتتمثل مهمة سيداري في توفير القيادة والدعوة إلى الإدارة السليمة لحماية البيئة من خلال بناء الموارد البشرية والقدرات المؤسسية، وتطوير البحوث التطبيقية والتقنيات الصديقة للبيئة ، والعمل كمحفز لتعزيز العمل التعاوني بين العالم العربي وأوروبا والمجتمع الدولي. برامج CEDARE ‹تشمل: برنامج إدارة الموارد المائية برنامج إدارة موارد الأراضي برنامج إدارة المعرفة برنامج النمو المستدام برنامج الحوكمة البيئية.

الإجراء الثاني: تنفيذ بحث مجتمعي لقياس وتقييم مستوى التعليم البيئي من أجل الاستدامة لدى كافة الفئات المستهدفة

سيتم إجراء عدد من البحوث المستندة إلى الجمهور لنتمكن من فهم المعارف والاتجاهات والممارسات والدوافع الحالية للجماهير الرئيسة المستهدفة بالبرنامج، إضافة إلى التعرف على العقبات والعراقيل الواجب تذليلها والحوافز الواجب تقديمها لكي تتبنى سلوكيات داعمة للبيئة، تزامنًا مع أنواع أخرى من البحوث المستندة إلى الجمهور لقياس الاتجاهات سواء على مستوى البلديات أو على مستوى الوطن، وتقديم فهم سياقي لبعض القضايا البيئية؛ وبذلك ستشكل هذه القاعدة الغنية من المعلومات أساسًا يبني عليه الموظفون والشركاء والفئات المستفيدة من الاستراتيجية تصميمًا مشتركًا للنموذج الوطني يتم إطلاقه في وقت لاحق. كما ستكون هذه البحوث بمثابة الأساس المرجعي لرصد التغيرات المجتمعية وقياس الأثر مع مرور الوقت.

وستوظف هذه البحوث مجموعة من أساليب البحث النوعية والكمية الموثوقة لجمع البيانات اللازمة في الوقت المناسب، وتنويع طرق التعامل مع بياناتها ونتائجها (باستخدام النهج الثلاثي) بأقوى الطرق، مما سيساعد العاملين على الاستراتيجية والفئات المستفيدة منها على الحصول على صورة أفضل لفرص التغيير المتاحة، والتي يمكن تصميم خطط التنفيذ والاستدامة في ضوئها. وتشتمل على ما يلي:

- دراسات حول المعارف والاتجاهات والممارسات – يتم إجراؤها على عينات ممثلة من الجماهير أو الشرائح الرئيسة الأربعة في المجتمع الأردني. وسيتم توظيف هذه الدراسات لتعرف محددات المعارف والاتجاهات والسلوكات الفعلية الخاصة بالأولويات البيئية للاستراتيجية. كما سيتم توظيفها أيضاً لمساعدة موظفي ومخططي البرنامج التعرف على المعيقات والعراقيل الواجب على فئات مختارة تذليلها لتتمكن من التكيف مع السلوكات أو الممارسات الداعمة للبيئة.
- المجموعات البؤرية – وهي إحدى طرائق البحث التكويني التي تُستخدم للوقوف على آراء مجموعة صغيرة ونقاشاتها حول قضايا بيئية معينة، وستوظف البيانات المتحصلة من هذه المجموعات لمساعدة فريق البرنامج على تطوير استراتيجيات وآليات ملائمة لكل من مجالات الموضوع.
- المقابلات المتعمقة – التي ستُوظف للحصول على معلومات إضافية وسياقية متخصصة، إضافة إلى آراء الخبراء من الأعضاء الممثلين للجمهور المستهدف والفئات المستفيدة، وسيتم توظيفها أيضًا للحصول على بيانات حول السياسات، أو الفعاليات، أوالمبادرات، أو البرامج الحالية الخاصة بتحدٍ بيئي بعينه. كما يمكن توظيف البيانات التي سيتم جمعها بهذه الطريقة أيضًا لتقويم أنشطة سابقة، واتجاهات حالية، وسيناريوهات مستقبلية مرغوبة من أفراد ذوي تصورات ووجهات نظر مختلفة، وفهمها بشكل أفضل.
- الخرائط السياقية – التي سيتم إعدادها ضمن سياقات محددة لغايات استخدامها في المساعدة على تعرف آراء الفئات المستفيدة حول كل من الأولويات البيئية للاستراتيجية، وفهمها بشكل أفضل؛ وإعداد خريطة أنظمة للمساعدة في تحليل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والقانونية حول كل من الأولويات والموضوعات البيئية؛ والمساعدة في تصّور الأهداف والمخرجات المرغوبة؛ وتعرف الفئات المستفيدة، على الصعيدين الوطني والمحلي، ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بقضية بيئية بعينها.
- المسوحات الشاملة – التي سيتم إجراؤها لوضع الأساس المرجعي للتوجهات، على المستويين البلدي والوطني، وقياس التغير في آراء المجتمع الأردني حول القضايا البيئية مع مرور الوقت. ومن الأمثلة على ذلك ترتيب حماية البيئة ضمن الأولويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الحساسة، وتقدير المبادرات البيئية التي تقودها مؤسسات الدولة أو القطاع الخاص والآراء حول أدائها، وغير ذلك. ويمكن تكرار المسوحات الشاملة في فترات منتظمة (سنويًا أو كل ستة أشهر، مثلاً) لمتابعة تغير الآراء.

سيتم تصميم جميع الأنشطة البحثية بحيث تشتمل على مسوحات متابعة دورية، وسيقوم بإجراء البحوث فريق صغير من علماء السلوك المرموقين والمنشآت البحثية المؤهلة من خلال شركاء استراتيجيين، بمشاركة منشآت بحثية وطنية أو أقسام منتقاة تختص بالبحوث في مجال العلوم الاجتماعية في الجامعات الوطنية وذلك لبناء القدرات الوطنية في هذا المجال.

كما سيتم تحليل البيانات وتقديم النتائج لجميع الفئات المستفيدة: الموظفين، وممثلين مُختارين من مؤسسات الدولة، والقطاع الخاص والوسط الأكاديمي، والمجتمع المدني.

الإجراء الثالث: قُرص العسل: دعم الأفراد في التعبير عن التزامهم بالمواطنة البيئية

من أهم القضايا التي نتجت عنها عملية التشاور الحاجة إلى تسليط الضوء بشكل أكثر فاعلية على ما يتم القيام به حاليًا لدعم وتعزيز التعليم البيئي من أجل الاستدامة وعلى جميع المستويات، المؤسسية منها والفردية. وهنا يأتي 'قُرص العسل' ــ منصة الكترونية استباقية.

الهدف من 'قُرص العسل' هو توثيق الممارسات الخضراء والمستدامة التي تحدث حاليًا في الأردن، وتحديد الفجوات والفرص المتاحة لاستخدامها، وتقديم توصيات لتعزيز نمو المواطنة الخضراء.

الفكرة الرمزية لقُرص العسل

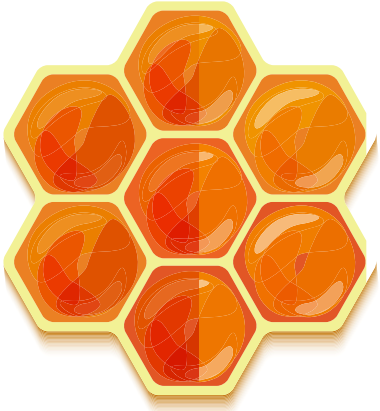

- 'قُرص العسل' الذي نحصد فيه أهداف التنمية المستدامة من خلال تنفيذ الإستراتيجية أو برامج التعليم البيئي من أجل الاستدامة.
- يحتوي 'قُرص العسل' على هذا الشكل الهندسي، وهو علمي وذكي للغاية .
- النحل مركز التنوع البيولوجي.
- يواجه النحل مشكلة عالمية بسبب الاستخدام الفائق للتقنية
- النحل هو التقنيات... وعسله هو الاقتصاد الأخضر (الصديق للبيئة).
- يمكننا البدء بقصة جميلة.

في مذكرة موجزة حول الحوار الإقليمي الأفريقي الذي تم مؤخرًا، تمت المطالبة «بضرورة اعتبار جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة عقدًا اجتماعيًا بين الحكومات ومواطنيها.» وعليه، من خلال إشراك الناس كإحدى الفئات المستفيدة الرئيسة، لن نحصل على معلومات حول السلوكيات الخضراء والمستدامة فقط، بل ستعزز نهجًا متكاملًا إلى حد كبير.

نريد، من خلال قيامنا بذلك، إنشاء منصة الكترونية تتوفر فيها جميع البيانات اللازمة لقياس الأهداف المذكورة أعلاه، وقياس التقدم المُحرز في أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالاستدامة البيئية نحو عام ٢٠٣٠.

نهدف إلى بناء شراكات ديناميكية مع جميع الفئات المستفيدة في الوسط الأكاديمي، ومؤسسات الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمواطنين الراغبين بتبادل خبراتهم أو مواردهم لتحقيق هذا الهدف. وستكون هذه الشراكات أداة تحفيز لنقل المعرفة والتبادل العام لتسهم في خلق بيئة إبداعية.

وسيتوفر لدينا ما يلي:

- قاعدة بيانات تضم جميع السياسات والأنظمة ذات العلاقة.
- معلومات حول البناء المؤسسي الجاري حاليًا.
- أداة قياس وتقويم للإنجاز وأثره.
- حلول مقترحة – مشاريع مقترحة.
- نماذج (modules) وتطبيقات (applications) ذكية لادخال البيانات وقياس أثرها.

نريد من خلال هذه المنصة، تأسيس نهج ابتكاري جديد لجمع البيانات والمعلومات حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وربط الفئات المستفيدة مع بعضها البعض. وسيمكن هذا النهج التشاركي الفئات المستفيدة من التواصل مع بعضهم البعض، ومع القطاع الخاص والمجتمع عامة.

كما سنعمل على تحديد أفضل الطرق لجمع المعلومات حول المؤشرات وأداة القياس المثالية (كالنموذج وغيره)، من خلال المسوحات الالكترونية، والمقابلات مع الخبراء، والندوات، وغيرها.

ستضطلع وزارة البيئة/مديرية الاتصال و التوعية البيئية أو أي جهة ترشحها هذه الوزارة بمهمة الإشراف على المنصة، وستكون ملكية محتوى المنصة والمسؤولية عنه لمؤلفيه. ولغايات ضمان الجودة، يمكن أن تقوم مديرية الاتصال والتوعية البيئية، أو من ترشحه، بمراجعة هذا المحتوى قبل رفعه على الموقع. ومع ذلك، نوصي أن تقوم مديرية الاتصال والتوعية البيئية بدور الميسر لمشاركة المحتوى بدلاً من تحميلها مسؤولية ضمان جودة المحتوى.

من أبرز الفئات المستفيدة من هذه المنصة القادة بصفتهم مواطنين عالميين، ومؤسسات حكومية، وقطاع خاص ومجتمع مدني بجميع فئاته.

سيتم ملء البيانات طوعيا، كما سيتمتع المشاركون بسهولة الوصول إلى المنصة من خلال حسابات خاصة. وسيتم تجميع البيانات حتى العام ٢٠٣٠.

تقرير الأردن حول أهداف التنمية المستدامة - من الشعب الأردني

يختلف تقريرنا عن أي تقرير آخر لأنه غني بالتجارب الحقيقية لجميع الفئات المستفيدة، مما يجعله تقريرًا تشاركيًا يعكس الواقع الحقيقي. ونأمل أن نكون نصيرًا عالميًا في كيفية جمعنا وعرضنا لمكونات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة فعليا.

الإجراء الرابع: تطوير برنامج معتمد للتطوير الوظيفي الفني

سنقوم بتصميم برنامج تدريبي معتمد رسميا حول البيئة والاستدامة للمهنيين وأصحاب التخصص وتطويرهم الوظيفي.

كما سنقوم بإجراء دراسة لسوق البيئة والاستدامة للوقوف على طرق تحسين فرص الوصول إلى الصناعة والتقدم الوظيفي للخريجين الجدد، إضافة إلى الممارسين من المستويين المتوسط والأعلى.
وسيتم تصميم برامج التدريب واعتمادها بالشراكة مع مؤسسات دولية مرموقة وبمشاركة الهيئات الأكاديمية الوطنية، كما سيتم أيضا الحصول رسميًا على الاعتماد الوطني.

الإجراء الخامس: تصميم النموذج الأردني - التعليم البيئي من أجل الاستدامة

يهدف هذا الإجراء إلى تصميم برنامج نموذجي متكامل للمملكة، باستخدام نهج تشاركي وشفاف، يركز على المشاركة الواسعة من جميع قطاعات المجتمع الأردني، وذلك لضمان الاستثمار والمشاركة والدعم المحلي أثناء تنفيذه (مرحلة العمل). ويرتكز هذا النهج على الاعتقاد بأن الناس أكثر عرضة للمشاركة في حركة أو نشاط إذا شعروا بقدرتهم على المشاركة منذ بدايته (بدل مشاهدته بسلبية) في إيجاد حلول مشتركة لمختلف المشكلات البيئية.

سيقوم القائمون على تنفيذ الاستراتيجية وشركاؤها والفئات المستفيدة، خلال هذه المرحلة، بأداء المهام التالية:

- وضع خيارات تتناول القضايا السياسية والهيكلية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للموضوعات البيئية ذات الأولوية، وحسب نتائج البحوث
- التشاور وتحديد أولويات الحلول التشاركية من خلال تحديد فرص بعينها
- تحديد أهداف البرنامج ومؤشرات نجاحه
- تحديد عمل الشركاء والفئات المستفيدة وتيسير االتشبيك والتواصل فيما بينهم
- تحديد منهجيات التغيير الاجتماعي المناسبة ونُهجه وأساليبه لتحقيق أي من أهداف الاستراتيجية
- وضع خطط عمل على المستوى الوطني ومستوى البلديات

ورشة عمل وطنية

من خلال عملية ميسرة تقودها الجهات الفاعلة الرئيسة، ستبدأ عملية التصميم من خلال عقد ورشة عمل وطنية تجمع الشركاء والفئات المستفيدة لتحديد أهدافهم المشتركة، وإعدادهم، وضمان التزامهم بالإجراءات التشاركية.

يؤمل أن تتمخض ورشة العمل هذه عن ثروة من المعلومات التي تشكل أساس النموذج الأردني للتعليم البيئي من أجل الاستدامة. وبمجرد اختتام أعمال الورشة، سيتم عقد ورش عمل على مستوى البلديات، في المواقع ذات الأولوية، مع الشركاء المحليين والفئات المستفيدة للمشاركة في عملية مماثلة لوضع خطط عمل خاصة بكل موقع.

وسائل الإعلام - عامل تغيير نشط

خلال هذه المرحلة أيضًا، ستصبح وسائل الإعلام الوطنية (التلفزيون والإذاعة الأردنية، ووسائل الاتصالات الخاصة، والقنوات الفضائية الإقليمية) جهات فاعلة رئيسة وعوامل تغيير نشطة في هذا العمل، لا ناقلين سلبيين للمعلومات للمجتمع؛ إذ أن مشاركة وسائل الإعلام حيوية للمساعدة في تعزيز ودعم وتحقيق أهداف الاستراتيجية وأنشطتها في جميع أنحاء المملكة.

المهام الرئيسية

نقدم أدناه وصفًا موجزًا للمهام الرئيسة، بينما سيتم تفصيل أنشطة كل مهمة لاحقًا بمجرد الانتهاء من تحليل البحوث وتقييم الأنشطة لتحديد الناجح منها من غيره.

١. تطوير الخيارات التي تعالج السياسات، والقضايا الهيكلية، والتكنولوجية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية للموضوعات البيئية ذات الأولوية بناءً على نتائج البحوث.

ستشكل نتائج البحوث إحدى اللبنات الأساسية في تصميم النموذج الأردني. وسيقوم الشركاء والفئات المستفيدة من الأردنيين، بدءاً من ورش العمل على المستويين الوطني والبلدي، بمراجعة مشتركة لنتائج البحوث، ليتم بعد ذلك توجيههم، من خلال عملية ميسرة، يستكشفون فيها ويناقشون ويصممون خيارات البرنامج وأنشطة محددة لمعالجة تحديات البيئة والاستدامة الستة ذات الأولوية.

أي أن جميع المبادرات النموذجية الأردنية ستُحرك بناء على طلب ممثلي الجماهير المستهدفة الأربعة، الذين سيعملون معًا كنظام اجتماعي متكامل يعمل على مواجهة التحديات البيئية المشتركة، ليتمكن كل شريك أو فئة مستفيدة أن يحدد بسهولة أكثر كيف يمكنه المشاركة، ومتى، وأين.

٢. التشاور وتحديد أولويات الحلول التشاركية من خلال تحديد فرص بعينها.
سيقوم موظفو الاستراتيجية بتسهيل تطوير مجموعات العمل البيئي من الشركاء المحليين الخاصة حول القضايا البيئية الرئيسة التي تظهر أثناء ورش العمل وعقبها على المستويين الوطني والبلدي، وسيكون هدف هذه اللجان تسخير الخبرات والمعارف المحلية في القطاعات المختلفة للمساعدة في التفاوض وتحديد الأولويات، وتحديد تسلسل الفعاليات، والمساعدة في تحديد مصادر التمويل وتأمينه، وضمان أن يكون حجم الإجراءات أو التدخلات البرنامجية كافيًا لتحقيق الأهداف والغايات المرجوة.

ستعمل كل من هذه المجموعات على دفع جدول أعمال الاستراتيجية قدمًا على الصعيدين الوطني والبلدي، كما ستلعب أدوارًا رئيسة في وضع الحلول التشاركية وأي فرص متاحة.
كما ستشارك هذه المجموعات أيضًا في تحديد الاحتياجات البحثية المستقبلية، ووضع خطة لمراقبة الأداء لتوثيق تقدم البرنامج وأثره وتغيراته، إضافة إلى القيام بالدفاع، حيثما لزم، عن التغييرات الجديدة في السياسة أو الهيكلية أو العملية في قطاع معين، وسيصبح بعض أعضاء هذه المجموعات، مع الوقت، أبطالًا بيئيين معترفًا بهم في وطنهم، أو مدنهم، أو مجتمعاتهم.

٣. تحديد أهداف ومؤشرات نجاح البرنامج.
تتمثل إحدى النتائج الحاسمة المأمولة لهذه المرحلة في الحصول على مدخلات ودعم واستثمار واسع النطاق للنموذج الأردني من كافة أطياف المجتمع الأردني، ولكي يتحقق ذلك، يجب أن يشعر الشركاء والفئات المستفيدة بأنهم أصحاب هذا الجهد وداعموه الرئيسيون، وليسوا مجرد مراقبين سلبيين لفريق صغير من أصحاب الاختصاص والمستشارين أو الخبراء. لذلك، سيتم استخدام ورش العمل على المستويين الوطني والبلدي للحصول على مدخلات من المشاركين للمساعدة على تحديد وصقل أهداف البرنامج ومؤشرات نجاحه.

٤. تحديد عمل الشركاء والفئات المستفيدة وتسهيل التشبيك والتواصل فيما بينهم.
ستعمل الاستراتيجية، عن كثب، مع مختلف الشركاء (الدوليين والوطنيين والمحليين) ومع مجموعات الفئات المستفيدة لتطوير وتحديد الأدوار والمسؤوليات والإجراءات التي يمكنهم اتخاذها لتخفيف أو حل قضايا بيئية بعينها. وسيشمل ذلك أيضًا مساعدتهم على إنشاء علاقات عمل وإجراءات تشبيك قوية بينما يتم تيسير اليات التواصل والتنسيق المباشر والشفاف. وبشكل أكثر تحديدًا،

ستعمل الاستراتيجية على ما يلي:

- تعزيز قدرات الشركاء والفئات المستفيدة في جميع أنحاء الوطن (عبر القطاعات المختلفة ومستويات متعددة من الحوكمة) حول كيفية التعاون والتواصل الفعال فيما بينهم ومع المؤسسات والمنظمات الأخرى التي تعمل لصالح البرنامج.
- تنظيم فعاليات افتراضية وعلى أرض الواقع (كالاحتفالات، وفعاليات المراجعة السنوية، ومكتب للناطق الرسمي، وغيرها) لتعزيز أنشطة التشبيك المستمر بين الشركاء ومجموعات الفئات المستفيدة .
- بناء القدرات في جميع نطاقات النموذج للعمل بفاعلية مع وسائل الإعلام. وسيقوم الموظفون بوضع نظام لبناء القدرات في التواصل عبر وسائل الإعلام مع ممثلين عن القطاع الخاص، ومؤسسات الدولة، والمجتمع المدني، والقطاعات البيئية في المهارات الأساسية، ككيفية إجراء المقابلات، وكتابة البيانات الصحفية، وإجراء الزيارات الإعلامية الميدانية، والمؤتمرات الإعلامية.

٥. تحديد منهجيات التغيير الاجتماعي، والنُهج، والآليات المناسبة.

سيحدد النموذج الأردني، كجزء من عملية تصميمه، منهجيات التغيير الاجتماعي المناسبة (كالاتصال الجماهيري ومشاركة المجتمع المدني وحشده، واستقطاب الدعم، والبحث الاجتماعي، والتعليم، والتطوير التنظيمي، وحل النزاعات، وغيرها) وتهيؤها لتكون اكثر ملائمة للسياق المحلي، وتساعد مختلف الجماهير المستهدفة على تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة. وببساطة، سيتم تطبيق العديد من طرق التغيير الاجتماعي في آن واحد، كما سيقوم موظفو االاستراتيجية ومخططوها بربط وتحديث (من خلال الممارسة والتدريب الموجهين) قدرات الشركاء على المستويين الوطني والبلدي والفئات المستفيدة في بعض منهجيات التغيير الاجتماعي مع الهيئات الأخرى التي تحتاج، لكنها تفتقر، إلى هذه القدرات وكيفية تطبيقها.

ومن الأساليب المتخصصة التي سيتم استخدامها لتوليد الاهتمام العام بالاستراتيجية واستقطاب الدعم واسع النطاق لها، نيابة عن شركاء البرنامج والفئات المستفيدة منه، إنشاء مجموعة من المتطوعين، خاصة القادة الأردنيين المؤثرين والذين يحظون باحترام الجميع ليكونوا سفراء للاستراتيجية.

٦. وضع خطط تنفيذية على المستويين الوطني والبلدي.

ستتوج هذه المرحلة بتطوير خطة تنفيذية رئيسة للنموذج الأردني، بما في ذلك الخطط والأنشطة على مستوى البلديات. وسيبدأ تنفيذ خطة العمل الرئيسة بمجرد إقرارها عبر القنوات الرسمية للاستراتيجية، وبمجرد إقرارها، سيتم إعداد الخطط التشغيلية السنوية والميزانيات المصاحبة لها.

٧. ضمان الاستدامة.

سيتم تكليف القائمون على تنفيذ الاستراتيجية ومستشاريها بتزويد الشركاء والفئات المستفيدة بالمهارات والموارد (البشرية، والرأسمالية، والمالية)، والمعارف اللازمة للوفاء بالتزاماتهم والقيام بأدوارهم على الوجه الأكمل. كما ستتطلب وضع سياسة وبيئة عمل تمكينية داعمة لتعزيز فرص النجاح.

سيكون النموذج الأردني جاهز للعمل 'على نطاق واسع'، مما يعني الوصول لآلاف المحترفين وأصحاب التخصص بدلاً من العشرات، وعشرات الآلاف بدلا من المئات من المواطنين ذوي التأثير، وملايين الطلبة والشباب وأفراد المجتمع بدلًا من الآلاف فقط.

الخطوة التالية: أنشطة البدء الأولية

قد يكون الشروع في العمل وتحويل الكلمات في وثيقة كهذه إلى فعل من أكثر المراحل دقة وصعوبة في أي مشروع أو برنامج، بغض النظر عن حجمه ومجاله؛ فما نحتاجه هنا مجموعة من التعليمات الواضحة وفريق مدرب متآلف يفهم أهداف الاستراتيجية وغاياتها وتسلسل مراحلها. ويساوي كل ذلك أهمية توفر أنظمة فاعلة وضمان توفر الموارد والموارد (البشرية، والرأسمالية، والمالية) كلما دعت الحاجة خلال مرحلة البدء والانطلاق.

لذلك، يهدف هذا الجزء من الوثيقة إلى تلخيص كل من الخطوات الرئيسة وتسلسل الإجراءات اللازمة لتفعيل الاستراتيجية.

من الخطوات الهامة الأولى التي يجب اتخاذها اختيار قيادة المجلس الأعلى وممثليه والموافقة عليها، ووضع مواثيق تحدد أدوار الهيئات المعنية ومسؤولياتها، ومسودة الإجراءات التشغيلية، ومتطلبات التواصل والإعلام (التغذية الراجعة) لإعلام الهيئتين دوريا بتقدم البرنامج وأدائه.

ومن المتوقع أن تجتمع جميع الهيئات، في بدايات مرحلة التنفيذ، بشكل متكرر (ربما شهريًا) لطلب المشورة والتوجيه، وبمرور الوقت، من المحتمل أن تعقد مثل هذه الاجتماعات على أساس ربع سنوي.

وسوف تتخذ الأمانة العامة من وزارة البيئة مقرًا لها، مما سيمكنها من الإسراع بالتنفيذ وتنسيق الأنشطة مع مؤسسات القطاعين العام والخاص الرئيسة ومنشآتها ومنظماتها. وسيقدم الموظفون الإداريون والفنيون التوجيه والإشراف والتعليم الموجه للعاملين في الميدان، كما سيقدمون الدعم، ومراقبة وتقييم الأنشطة الجارية، وتسهيل العلاقات مع المؤسسات والمنظمات والفئات المستفيدة المحلية.

وستكون هناك حاجة إلى مختلف الخدمات المتخصصة الفنية لتنفيذ الاستراتيجية بفاعلية. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم المساعدة في هذا الصدد، واستقطاب مشاركة الشركات الدولية والأفراد ذوي الخبرة لغايات الحصول على هذه الخدمات من خلال عمليات اختيار مفتوحة وتنافسية.

دور المرأة

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الاستراتيجية ستسعى جاهدة إلى تحقيق توازن بين الجنسين مناسب لجميع الموظفين. وإدراكًا منا لدور المرأة الهام في المجتمع الأردني، من الضروري أن تضمن هذه الاستراتيجية حصول المراة على فرص متساوية في جميع مناصب البرنامج. لذلك، سيبذل كل جهد ممكن لضمان مشاركة المرأة الأردنية بفعالية في جميع جوانب تنفيذ البرنامج، والحصول على فرص متساوية في التدريب وغيرها من فرص التقدم التي سوف يطرحها البرنامج، وتصويرها كمشرف حامي للبيئة ونموذج إيجابي لإدوار الفتيات والشابات. كما سيتم التمسك بالتوازن بين الجنسين في جميع الفئات المستهدفة الأربعة الرئيسية المحدد في الاستراتيجية.